

فايننسال تايمز: ما هي مخاطر تراجع الاحتياطي الأجنبي السعودي



التغيير

تناولت صحيفة "فايننسال تايمز" البريطانية، مسألة تراجع الاحتياطيات الأجنبية بمملكة آل سعود، بعد تحويل مليارات الدولارات إلى هيئة الاستثمار العامة، تزامناً مع مرور المملكة بأسوأ أزمة اقتصادية منذ عقود.

وقالت الصحيفة في تقرير إن الاحتياطي الإجمالي من الأصول الأجنبية بمملكة آل سعود انخفض في نيسان/أبريل بحوالي 21 مليار دولار، بعدما نقلت الرياض مليارات الدولارات إلى هيئة الاستثمار العامة أو المندوب السيادي، لتمويل عمليات الإنفاق الواسعة في الخارج.

وأشارت الصحيفة إلى أن أرقام المصرف المركزي السعودي تؤكد هبوط الاحتياطيات الأجنبية إلى 444 مليار دولار، وهي ثانية مرة يتراجع فيها الاحتياطي في شهرين متتالين، منوهة إلى أن مجمل الاحتياطيات في شهر آذار/مارس انخفض بقيمة 24 مليار دولار.

وأكّدت الصحيفة أنّ هذا التراجع كان متوقعاً بعد إعلان وزير المالية بمملكة آل سعود محمد الجدعان، عن نقل 40 مليار دولار من الاحتياطات الأجنبية إلى هيئة الاستثمار العامة، والتي تشتري أسهماً في الشركات المعروفة بالولايات المتحدة وأوروبا، مستغلة أزمة "كورونا" لشراء الأسهم بأسعار مخفضة.

ورأت الصحيفة أن استخدام الاحتياطات الأجنبية في تمويل نشاطات الصندوق السيادي، مثير للخلاف، خصوصاً أن مملكة آل سعود تشهد حالياً أسوأ أزمة اقتصادية منذ عقود، لافتاً إلى أن المملكة التي تعد أكبر مصدر للنفط في العالم، تعاني من أزمة مزدوجة تتعلق بانتشار فيروس كورونا وانخفاض أسعار النفط الخام.

وأوضحت أن عملية استثمار الاحتياطي تقوم بها عادة مؤسسة النقد التابعة لنظام آل سعود وليس هيئة الاستثمار العامة التي يترأسها حالياً محمد بن سلمان، مضيفة أنها "تستثمر في الأوراق المالية الأمريكية وغيرها من الأرصدة السائلة ذات المخاطر القليلة".

ونقلت الصحيفة عن محلل لم تكشف عن اسمه، بأن المخاطرة بالاحتياطات السيادية من أجل موارد غير متيقنة، هي "لعبة برهانات عالية، لم يلعبها أحد من قبل"، مشيرة إلى أن الاقتصاديين ينصحون بأن تحافظ المملكة على احتياطاتها الأجنبية لما فوق 300 مليار دولار، للمحافظة على قيمة الريال أمام الدولار الأمريكي.

ولفتت إلى أن حكومة آل سعود تخطط لإجراءات تكشف بما فيها الحد من النفقات ووقف العلاوات للموظفين المدنيين، وزيادة ضريبة القيمة المضافة إلى 15 بالمئة، إلى جانب رفع معدلات الافتراض، لمواجهة العجز الكبير في الميزانية.

وذكرت أن هيئة الاستثمار بمملكة آل سعود أنفقت 8 مليارات لشراء أسهم وحصة في الشركات العالمية خلال الأشهر الثلاثة الأولى من هذا العام، لافتاً إلى أن خبراء غربيين رحبوا بخطوة تراجع الاحتياطي الأجنبي، إلا أنها لفت الانتباه إلى معدل الاحتياطي في الأشهر المقبلة، وقدرة الحكومة على زيادة الموارد في الأزمة الراهنة.

وبينت الصحيفة أن "التراجع في الاحتياطات الأجنبية عادة ما يثير القلق، خاصة في العملات المرتبطة مثل ما هو الحال في مملكة آل سعود"، منوهة إلى أن سلطات آل سعود تعتقد أن تحويل الأموال سيقدم سيولة في الدولار إلى ميزانية الهيئة التي تصل 325 مليار دولار، حتى تستطيع الاستثمار "تكتيكياً"

و"على المدى الطويل".

وبحسب "فأينشال تايمز"، فإن مملكة آل سعود ترى أن التقلب في السوق العالمي يمنحك هيئة الاستثمار العامة فرصة للاستثمار وتوسيع مجالاتها، مما سيعود بالفوائد المالية على المدى البعيد.